قضايا سياسية

اسم المقال: الثقافة السياسية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7570
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الثقافة السياسية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003▽

Political culture and national security in Iraq after 2003

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ*
Prof. Dr. Abdul Azim Jabr Hafez

• **ملخص**

أصبح أمن الإنسان لا يقتصر على البعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي فحسب, بل أصبح الأمن الثقافي احد الأركان المهمة في حياة الإنسان والمجتمع والنظام السياسي, وتمثل الثقافة السياسية أحدى تجليات الإنسان إزاء النظام السياسي وتأثيرها على الأمن الوطني.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فقد كشف التغيير السياسي بعد 2003/4/9عن إشكالية بنيوية ثقافية وهذه الإشكالية قد تصل إلى حد الأزمة, إذْ اختلطت الثقافات السياسية في المجتمع العراقي واغلبها ثقافة تقليدية وخضوعية لا تسمح بتأسيس مجتمع مدني ديمقراطي, الأمر الذي أفضى إلى خلل في الأمن الوطني العراقي.

• **كلمات افتتاحية:** ثقافة سياسية, أمن وطني, العراق, ثقافة, بنية ثقافية ديمقراطية.

• **Abstract**

Human security has become not limited to the political, social and economic dimension only, but cultural security has become one of the important pillars in human life, society and the political system, and political culture represents one of the human manifestations regarding the political system and its impact on national security.

As far as Iraq is concerned, the political change after 9/4/2003 revealed a cultural structural problem, and this problem may reach the point of a crisis, if the political cultures in Iraqi society mix, and most of them are traditional and submissive cultures that do not allow the establishment of a democratic civil society which led to a defect in the Iraqi national security.

• **Keywords:** political culture, national security, Iraq, culture, democratic cultural structure.

▽ تاريخ التقديم : 2023/10/2 تاريخ القبول: 2023/11/3 تاريخ النشر: 2023/12/31

* أستاذ النظم السياسية والسياسات العامة – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين hafz.abd59@gmail.com

- **مقدمة**

برزت للإنسان، ومنذ ظهوره على وجه البسيطة، جملة من الحاجات والمطالب، والتي كان لا بد له من توافرها إذْ لا تستقيم حياته بدونها وعمل جاهداً في سبيل توافرها بمختلف الوسائل والأساليب المادية والروحية (المعنوية) . ولعل ابرز ما احتاجه الإنسان بعد حصوله على المأوى والطعام الذي يعني له الكثير في استقراره في حياته، هو – الأمن –، فبرز الأمن ضرورة اساسية للفرد/ الإنسان، فضلا عن انه قد أصبح ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومرتكز اساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا استقرار بدون امن، ولا حضارة ولا تنمية وازدهار بدون امن، لأنَّ الأمن يوفر الفرصة والمجال الملائم لأزدهار الحضارة والثقافة والحريات والسعادة والسلام، وتثوير طاقات الإنسان وابداعه على المستوى الفكري والبدني، فلولا الأمن لما كان ثمة وجود حضاري وثقافي ومدني واستقرار وطمأنينة، فالاستقرار والطمأنينة ناتج ومضمون من نتائج ومضامين الأمن، يبعث بالإنسان القدرة على العمل بأريحية، ومن ثم امكانية تفجير طاقاته.

وقد ادرك الإنسان منذ القدم، ان امنه هو اساس امن اسرته، وامن مجتمعه، ووطنه، ونظامه السياسي؛ لأنَّ تحقيق ادنى درجات الأمن اساس لتحقيق استقراره، وبما ان كل ما هو اجتماعي هو – سياسي – ايضاً بالضرورة (على حد قول ارسطو) فقد اتخذ – الأمن – في بعده – الإنساني والاجتماعي العام – صورة سياسية خاصة باتت تحمل راهاناً، وتسمية مفاهيمه وتطبيقية خاصة – هي الأمن الوطني / القومي.

إنَّ أمن الإنسان أصبح لا يقتصر على بعده السياسي والاجتماعي و الاقتصادي، بل أصبح الأمن الثقافي احد الاركان المهمة في امن الإنسان؛ لأنه يهدف ايضاً إلى حماية الكيان الإنساني من مختلف التحديات التي تواجهه فكريا وثقافياً، والتي تتمثل بمنع أو تقييد حرياته وحقوقه الثقافية والفكرية والاكاديمية فضلاً عن تمتعه بفرص الابداع والاختراع والتي أصبحت متوافرة في ظل الثورة الهائلة في ميدان العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال والمعلوماتية كأحد مخرجات – العولمة – في جانبها الثقافي، فأصبحت للثقافة (قوة) تماهي أو تضاهي القوى الاخرى السياسية أو الاقتصادية في ظل العولمة الثقافية التي تميزت بنقل وتحول الانجازات الثقافية (من – والى –) كل دولة ومجتمع.

ان العالم الراهن يشهد سياسات (القوة الناعمة – soft power) ورائدها في ذلك الثقافة بشكل عام، بدلا من (القوة الخشنة –Hard Power) ووسائلها القوة العسكرية والأمنية والمخابراتية – لذلك، فإنَّ كل نظام سياسي / مجتمع أصبح مفتوحاً لكل الفضاءات بما فيها الفضاء الثقافي، فعملية المنع والتقييد

والكبت والحجر والتعسف الثقافي والفكري افضت إلى ردود فعل عكسية تجاه الانظمة السياسية التي تقف حائلا امام التمتع بهذه الانجازات، وعليه، فإنَّ القيم الثقافية الديمقراطية تشكل بنية ثقافية ديمقراطية تعمل على تهيئة الارضية الملائمة والمناسبة في توفير بيئة امنية وطنية، فحرية التعبير والكتابة والتأليف، والحريات الاكاديمية، والتجمع وتأسيس المنظمات والمنتديات الثقافية، والحق في التعلم والتعليم والتربية، والحصول على الثقافة من مصادرها العديدة، هي ضامنة وكفيلة بتوفير الأمن والامن الوطني، لأنَّ هذه القيم هي الضامنة لحرية المواطن في التعبير عن رأيه في أمور خاصة وعامة دون التعرض لخوف أو عقاب أو قمع أو استبداد، وبالحسبان ان هذه الحقوق والحريات الثقافية مقررة دستورياً – وقانونياً في النظم السياسية الديمقراطية.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، بعد 2003/4/9، فقد كشف التغيير السياسي عن اشكالية بنيوية ثقافية، وهذه الاشكالية التي قد تصل إلى ازمة لم تأتِ من فراغ، بل ان ثمة متغيرات وعوامل ذاتية وموضوعية قد رسخت من هذه الاشكالية، فقد غابت أو تم تغييب اغلب الملامح الحضارية / المدنية / الثقافية عن المجتمع العراقي (سينما، مسرح، فنون، تشكيل) باستثناء الكتاب إلى حد ما، وأصبح منغمساً في شبكة الروابط القبلية العشائرية والطائفية في بعضها، والاصولية الدينية في البعض الاخر، المشبعة بقيم العنف والعنف المضاد، فضلا من تردي قيم التربية والتعليم وظهور حزمة من المحرمات الثقافية والسياسية داخل النسق المجتمعي، والتي كان بدورها ألقت بظلالها على تردي البيئة الأمنية للمجتمع العراقي.

- **إشكالية البحث:**

إنَّ غياب الثقافة السياسية المشاركة(المساهمة) في المجتمع العراقي، ادى إلى خلل في منظومة الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003

- **فرضية البحث:**

إنَّ إستنبات ثقافة سياسية مشاركة (مساهمة) في المجتمع العراقي, يسهم في توفير فرصة لتحقيق الأمن الوطني العراقي.

- **منهج البحث:** اعتمد الباحث: منهج التحليل النظمي

لذلك سنناقش هذا البحث تحت العناوين التالية:

أولا: مفهوم الثقافة السياسية.

ثانياً: العلاقة بين الثقافة الديمقراطية والامن الوطني.

ثالثا: تأثير الثقافة السياسية في الأمن الوطني العراقي بعد العام 2003.

أولا: مفهوم الثقافة السياسية

ارتبطت الثقافة بالوجود الإنساني ارتباط وثيقا وتطور الحياة الإنسانية وفقا لما قدمه ويقدمه الإنسان من ابداع وانتاج في المجالات المختلفة والمتعددة بمعنى ان الثقافة بهذا المعنى تضم مجموعة القوى المادية والمعنوية ووسائل انتاجها، ويؤدي هذا التمييز بين القيم المادية والمعنوية إلى القول بوجود ثقافة مادية ومعنوية (روحية)، ومن الطبيعي ان العلاقات المادية في المجتمع وفي الطبيعة تجد تعبيرها في العالم الفكري، مثلما ان العالم نجد تحققه في وسائط مادية [1]

إذَا فالثقافة هي اطار لمعتقدات الفرد / المجتمع الذي يعيش فيه، وهي كذلك ما يبدو ماثلا في سلوك الفرد الاخلاقي والديني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إنَّ مفردة (ثقافة) culture تعبير مستمد من كلمة (coler) اللاتينية بمعنى حراثة الارض، وهذا معنى يتصل بجانبه المادي، وهو اصلاح الاراضي الزراعية زراعتها ثم جني الارض والمحاصيل. [2]

والثقافة في اللغة من المصدر (ثقف)، ثقف الشيء ثقفاً، وثقوفاً، ويقال للمرأة: ثُقاف، وللرجل ثقف: اي ضابطاً لما يعلم، قائماً به، ذو فطنة وذكاء، والثقافة من الاستقامة، والمراد به ثابت المعرفة بما يحتاج اليه، وثقف الشيء: حذقهُ، والثقافة ايضاً ما تسوي بها الرماح، وتثقيفها: تسويتها. [3]

وفق هذا اللفظ، ليس ما يتفق في المعنى الذي نعاصره اليوم من كلمة (ثقافة)، فلا يستعمل (ثقف)، بل يتثقف، بمعنى: اطلع اطلاعاً واسعاً في شتى فروع المعرفة حتى أصبح رجلاً مثقفاً: فاللفظ يستعمل راهناً في معنى الاطلاع الواسع غير محدود بالاختصاص. [4]

إنَّ الثقافة ترتبط بالمحيط أو البيئة العامة إذْ تتفاعل فيها التنشئة وتستمد منها، اي – الثقافة –، مضمونها الاجتماعي والسياسي، وهي المحيط الذي يشكل الفرد فيها شخصيته وطباعه، لأنَّ الثقافة لا تنتقل بالوراثة، لكنها تكتسب اكتسابا عن طريق التربية والتعليم والتلقين والمعايشة. [5] فضلاً عن التفكير؛ لأنها قنوات تغذي البيئة الثقافية لأي مجتمع، وان الثقافة تراكم ابداعي عبر مسيرة الحضارة الإنسانية

---

[1] د. عبد العظيم جبر حافظ : النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017، ص99

[2] مالك بن نبي : مشكلة الثقافة، دار الفكر، ط2، بيروت، 1969، ص20.

[3] ينظر: ابن منظور : لسان العرب، ج9، ط1، بيروت، ص19.

[4] عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديمقراطي في العراق – الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد بيروت، 2011، ص211.

[5] ابراهيم ابراش : علم الاجتماع السياسي , دار الشروق، ط1، عمان، 1998، ص208.

والمعرفة بشتى ابعادها. [1] ولذلك فإنَّ الثقافة تنتقل من جيل لأخر، وهي قابلة للتغير، لأنَّ الثقافة من اكتشافات وابداعات الإنسان، وانها إنسانية الملامح والمضمون، ولا مجال لقيام اي ثقافة دون الوجود الإنساني الذي ينمي هذه الثقافة ويكتسبها عن الغير من خلال تطور حياته الاجتماعية فكراً وسلوكاً.

واختلف مفهوم الثقافة من فكر لأخر، فنجد ان الثقافة عند (ابن خلدون) هي –الدرأية الجيدة – بكل ما يتعلق من المجالات فكراً وممارسة . وهذ المفهوم لا يختلف عن مدلول الكلمة الانجليزية للثقافة – culture – الذي اوردهُ (معجم اكسفورد) على انها تهذيب للذوق واساليب التفاعل والتعامل وتنمية العقل عن طريق التعليم وتدريبه على التفكير الدقيق، ولعل مفهوم الثقافة تأثر بمفهوم العالم الانجليزي الانثروبولوجي (ادوارد تايلور) (1832– 1917) الذي قال بان الثقافة هي: الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والاخلاق والقانون والقدرات والعادات كلها التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضواً في المجتمع. [2] فعلى وفق تايلور – فإنَّ الثقافة هي مجموعة من العناصر التي لها علاقة بطرائق التفكير والشعور والسلوك والعادات، اي انها تتصل بالنشاط الإنساني كله، وبما ان السياسة علم من العلوم الاجتماعية، فانها ايضا تمثل مجموعة من عناصر أو قيم اي افكار وسلوك ومبادئ ومفاهيم ومعتقدات وتقاليد وسلوك سياسي، فيتشكل لدينا ما يمكن ان نطلق عليه ب (الثقافة السياسية) التي هي جزء من الثقافة العامة، اي انها طرائق التفكير والشعور والسلوك السياسي ازاء النظام السياسي، هذه العلاقة بين الثقافة السياسية والثقافة العامة تتماشى مع علم الاجتماع السياسي الذي يحيل السياسة إلى مواردها الاجتماعية. [3]

إنَّ هذا المفهوم اي – مفهوم الثقافة – بالنسبة لـ(تايلور) على الرغم من وضوحه وبساطته، يعد (وضعياً) – لا معيارياً – لأنها بحسب – تايلور – تعبر عن كلية حياة الإنسان الاجتماعية، وتتميز ببعدها الاجتماعي، والثقافة مكتسبة، اي انها ليست معطى موروثاً، بل هي نتاج تاريخي / إنساني / اجتماعي / واعي، ومنظم، ومنهجي، في تاريخ العلاقات بين المجموعات الاجتماعية، ورائدها في ذلك التمايز بينها، التي تنتج الاختلافات الثقافية في ظل واقع ما، فلا توجد ثقافة بمعزل عن العلاقات الاجتماعية التي قد تكون دوماً علاقات غير متساوية، ففي كل فضاء اجتماعي، ثقافة تراتبية ثقافية ما،

---

[1] د.عامر محسن فياض : البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث، في مجموعة باحثين : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، بغداد، 1990، ص89

[2] ابراهيم ابراش : المؤسسات والوقائع الاجتماعية، الرباط، 1994، ص30

[3] ابراهيم ابراش : علم الاجتماع السياسي، المصدر السابق، ص208.

مثل ثقافة (مهيمنة) وثقافة (خضوعية) وثقافة (مساهمة) أو مشاركة – وثقافة (شعبية) وثقافة (طبقية) (عمالية – فلاحية – برجوازية). [1]

ويرى (وليامز): ان الثقافة اسلوب حياة تشمل التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بقدر ما يشمل الفنون الابداعية، والحق، ان هذا المفهوم الذي لا يعامل الثقافة كانتاج للعمليات الاقتصادية والاجتماعية يتعارض مع النموذج – الماركسي – الكلاسيكي حول القاعدة والبنية الفوقية الذي يميز بين القاعدة الاجتماعية والاقتصادية، والبنية الثقافية والايدلوجيا، لأنَّ المفهوم الماركسي للثقافة بقوم على نظرة ترى فيها مجموع النشاط التغييري الذي يقوم به المجتمع والنتائج المتحققة عنه ..... ويجري هذا التلازم – القيم المادية والروحية – والتفاعل في مجتمعات متضادة طبقياً، تحصد في البدء ثمار الانتاج المادي، وثمار الانتاج الفكري بوجه عام في نطاق الطبقة السائدة، لأنَّ حصر مفهوم الثقافة بما اصطلح عليه بـ(الثقافة الاجتماعية) يعني تطبيق هذا المفهوم، وهي جزء من الثقافة بمفهومها الواسع، ويرى المفهوم الماركسي للثقافة على خلاف تلك النظريات: ان انتاج السلع المادية هو اساس ومصدر الثقافة الروحية، ومن هنا، فإنَّ انتاج الثقافة، انتاج مباشر أو غير مباشر لنشاط الناس. [2]

إذَا وصل – وليامز – ومفكرون ماركسيون اخرون في القرن العشرين إلى القول: انهُ وبعد منتصف القرن العشرين أصبح للمفهوم طائفة جديدة اكثر تنوعا من التداعيات ومعظمها يرتبط بالايديولوجيا والانتاج الثقافي، والقدرة على التفكير والتعليم المنظم، لكننا نجد – التوسير – من بين مفكرين ماركسيين يرى ان نظام الثقافة الابداعية له درجة من الاستقلالية على الرغم من ان النشاط الاقتصادي يحدد في النهاية اتجاه التكوين الاجتماعي بمجمله. [3] ان الثقافة نوع من التربية الاخلاقية تؤهل الإنسان/المواطن للمواطنة السياسية، مقدماً بذلك الثقافة على النشاط السياسي، بمعنى انه يكون الإنسان – إنساناً قبل ان يكون مواطناً. [4] وان يكون مثقفا قبل ان يكون سياسياً.

ولما كانت البنية هي: نسق من العلاقات الداخلية الكلية على نحو يفضي فيه اي تغيير إلى تغيير النسق نفسه [5] فإنَّ البنية الثقافية هي مجموعة العناصر التي تهتم بشؤون المعرفة الكلية في المجتمع،

---

(1) د. عبد العظيم جبر حافظ : المثقف والسلطة والتحول الديمقراطي في العراق، في اشكاليات سياسية دستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي، بغداد، 2015، ص101.

(2) رضا الطاهر : موضوعات نقدية في الماركسية والثقافة، دار الرواد ، بغداد، 2006، ص21

(3) المصدر نفسه ص21.

(4) المصدر نفسه ص22.

(5) اديث كيرزويل :البنيوية، دار افاق عربية، ط1، بغداد، 1985، ص12.

والتي تتصل بالنشاط الإنساني من فلسفة وفكر وتعليم وقيم سياسية وقانونية ودينية واجتماعية، وبما ان الديمقراطية في بعدها السياسي والثقافي تتميز بضمان حريات الأفراد وحقوقهم والاعتراف بها وكفالتها والحفاظ عليها وهي مثبتة دستورياً ومقررة قانونياً، سواء أكانت حريات وحقوق مدنية وسياسية، فإنَّ البنية الثقافية الديمقراطية: هي البنية التي تتميز بازدياد درجة اندماجها الثقافي من حيث التسامح والحوار والمواطنة والاعتراف بالاخر المختلف، وحقه في ابداء رأيه دون قمع أو تهديد أو خوف.

ثانياً: العلاقة بين الثقافة الديمقراطية والامن الوطني

ثمة علاقة بين الثقافة والديمقراطية، فإنَّ احد المرتكزات الفكرية للديمقراطية هي: (الحرية)، وان الحرية حقا من الحقوق الاساسية التي يتمتع بها الإنسان / الفرد، لأنَّ الإنسان ولد حراً [1] ومن بين الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في النظام السياسي الديمقراطي هي الحقوق المدنية والسياسية بما فيها الثقافية، بمعنى ان فرص تحقيق الديمقراطية تزداد داخل مجتمع ما، بازدياد درجة اندماجه الثقافي، اي وجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم الجزئية الخاصة، وتساعد على التواصل الحي بين السكان، ويرتبط وجود مثل هذه العلاقة بنظم التربية والتعليم قبل ان ترتبط بوجود ارث ثقافي واحد، وعلى العكس يعمل التشتت الثقافي على خلق مجتمعات عصبوية، فمثل هذا المناخ لا يسمح بنشوء ثقافة تتماشى مع متطلبات الديمقراطية[2] فبما ان الديمقراطية ترتكز على – الحرية – فانها من باب اول ان تعمل على توفير واقرار الحريات المدنية والسياسية، وهذا الأمر يتطلب وجود مؤسسات تحمي وتحافظ على هذه الحريات وأولها المؤسسات الدستورية والقانونية [3] لذا، لا يمكن ان يتمتع الأفراد بحرياتهم دون توافر الأمن بكل ابعاده، إذَا، ثمة ربط بين الحريات والحقوق من جهة، والامن من جهة ثانية، ومن هنا يقوم النظام السياسي الديمقراطي بكفالة وحماية وتامين الحقوق بما فيها الحقوق والحريات الثقافية. [4]

إنَّ الثقافة الديمقراطية تشعر مواطني الدولة بالاطمئنان وعدم الخوف والرضا والاستقرار النفسي والمعنوي بشكل عام، فضلا عن الاستقرار الثقافي بعيداً عن الاكراه والقسر والتذمر والسخط لما يجده في

---

(1) بتصرف عن جان جاك روسو : في العقد الاجتماعي، ت–ذوفان فرقوط، بغداد 1983، ص35.

(2) برهان غليون : منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية مقدمة نظرية، في : مجموعة باحثين : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتاب المستقبل العربي / 19، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000، ص246

(3) ياسين البكري ود.عبد العظيم جبر حافظ : في الثقافة الديمقراطية، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2011، ص35

(4) د. عبد العظيم جبر حافظ : النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني، المصدر السابق، ص209

بلده من هوية ثقافية متحررة من تبعية الحاكم وشعور الفرد بالامن الثقافي الذي يضعه في مكانه لتحقيق كرامته وإنسانيته وطموحه الثقافي والفكري ومن ثم فإنَّ هذا الشعور يرسخ الأمن الوطني من خلال تعزيزه للقدرة على مواجهة التحديات التي يمكن ان تؤثر في النظام السياسي الديمقراطي. [1] فالثقافة الديمقراطية من منظور الأمن الوطني تشتمل على منهج ضروري للتعايش والممارسة الدستورية والقانونية للحريات العامة، بمعنى ان النظام السياسي الديمقراطي هو الذي يمنح (حق الكلمة) في مكانها الصحيح، وهو في الواقع – سلطة الكلمة – في مقابل كلمة السلطة – فالديمقراطية إذَا هي شرط ازدهار الثقافة، كيف ؟، لأنَّ الديمقراطية تعترف بالقبول بالنقد والاجتهاد والاختلاف والتعددية والحوار والتنافس.

كل ذلك يؤدي إلى تجدد المعرفة، وهذه القيم هي قيم عقلانية، إذَا لا انفصال بين الديمقراطية العقلانية، ومن ثم انتاج الثقافة الابداعية، لماذا ؟، لأنَّ (المثقف / الثقافة)تمثل حالة الديمومة والاستمرار، فالثقافة تتسع لكل شيء، مثلما هي الديمقراطية بينما الايديولوجية تأخذ معنى محدد، وهي خلاف مع الديمقراطية.

يرتبط مفهوم الديمقراطية بمفهوم الحرية، فما دامت الحرية مرتبطة بها، فانها تعمل إلى انتاج المعرفة فضلا عن ارتباطها بحقوق الإنسان والاعتراف بفكرة الاختلاف الثقافي والتعددية الثقافية في المجتمع، ويشكل ذلك جوهر الممارسة الديمقراطية ، ذلك ان الحوار لا يمكن ان يكون الا بين طرفين مختلفين، وهو جزء من ثقافة المجتمع المدني التي تتناقض مع فكرة الاستبداد، فالحوار والاعتراف بالاخر هو ضمان لحرية الإنسان في ابداء رأيه دون خوف، ولعل من الهام ان نتذكر هنا، قول (فولتير): (قد اختلف معك في الرأي، لكنني على استعداد لأنَّ ادفع حياتي ثمنا لحقك في الدفاع عن رأيك) وتلك هي القيمة الثقافية الديمقراطية المتجسدة في الحوار، فالاراء والتحليلات والمواقف المتباينة مشروعة، لا يمكن لأي طرف الادعاء بامتلاك الحقيقة لوحدها واحتكارها، فمثل هذه المواقف تعني الغاء الاخر المختلف، وممارسة الاستبداد نحوه .!!

إنَّ الديمقراطية هي ذلك التمثيل الخلاق للتنوع والتباين، وهي الادارة السياسية المتوازنة للأختلاف والتعددية الثقافية التي يفرضها المجتمع وان الحركة الثقافية التي تنتج افكارا ومواقف وسلوكيات هي التي تشكل (ديناميات) الديمقراطية، فما يحرر قيم الديمقراطية ليست شعارات الدولة والاحزاب، ..... انما الذي يحررها هي الثقافة التي تعترف بالتنوع والاختلاف وتتحصن بهذا الاعتراف تمييزاتها الاجتماعية النمطية المتقاطعة عند نقطة تجعل المشكلة الفردية، مشكلة جماعية، والمصلحة الخاصة مصلحة عامة

[1] د. عبد العظيم جبر حافظ : النظام السياسي الديمقراطي والامن الوطني، المصدر السابق ، ص109.

؛ وذلك ما يجعل جميع اشكال الاعتراف الخلاق بالاختلاف خطوطاً في نسيج الشبكة العامة يسمى بـ (الثقافة المدنية) أو الثقافة المواتية للديمقراطية . [1]

فتشهد الثقافة انتعاشة كبيرة في ظل الانظمة السياسية الديمقراطية التي تتيح جواً من الحرية في الابداع والفكر والتعبير، في حين تقيد منابع العطاء والابداع الفكري / الثقافي في ظل الانظمة السياسية التي تحجر على الفكر، وتعاقب على العلن الرأي المخالف، لأنَّ النظم غير الديمقراطية أول ما تقتل في الإنسان إنسانيته، !! أو تمسخ روحه، !! وتشوه عقله، !! وتصرفه إلى الهموم اليومية والخوف، فالسياسة لا تنفصل عن الثقافة، ..... فكل ايديولووجيا تصطنع لمعتنقيها – صياغة ثقافية – تستمد منها وتلتقي معها.[2] فالأنظمة السياسية غير الديمقراطية تفرض قيود شديدة على حرية التعبير بوجه عام، أو على حرية اصحاب اتجاهات فكرية معينة في التعبير عن انفسهم، وان ازمة الثقافة هي ازمة النظم السياسية مع ازمة – الحرية، لأنَّ كثيراً من النظم السياسية الشمولية تضطهد المبدعين لذلك فإنَّ معظم المبدعين يعيشون في ازمة انظمة حكمهم. [3] كما انها نابعة من ازمة الديمقراطية والتي تتمثل في غياب المبنى النقدي للثقافة. [4] ان هذه القيم الثقافية ستقود إلى توفير بيئة امنية في المجتمع، كيف ؟ لأنها اي – القيم الثقافية الديمقراطية – ما دامت تحد من الخطر والخوف والقمع والعنف عن الأفراد، فيما يبدوه من أراء اولا، مع الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية واللغوية ثانياً، وتبعدهم عن التهميش والاقصاء عن ما يتصل بهويتهم الثقافية سيما هوية – الامة – ثالثاً ؛ فالاعتزاز والحفاظ وصون الذات الثقافية الحضارية تعطي للثقافة الذاتية الافق الطبيعي للدفاع عن كينونيتها الاجتماعية والتاريخية – بمعنى انها تحقق امنها الثقافي* . لأنَّ الذات الثقافية تشكل الاطار أو الوعاء الذي يستوعب منتج

---

[1] د.ابراهيم عبد الله: الثقافة وانتاج الديمقراطية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، عمان، 2002، ص293-294.

[2] محمود محمود النجيري : الأمن الثقافي العربي، التحديات وافاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1991، ص148 - 149

[3] محمود محمود النجيري : المصدر نفسه، ص14.

[4] الياس خوري : الكتاب والصحافة، ملاحظات حول علاقة ملتبسة الناشر العربي، عدد/ 5، 1985، ص44-45.

* الأمن الثقافي : هو ضمان الحفاظ على اصالة الهوية الوطنية من خلال الحصانة العقائدية ضد كل ما يهدد هذه الاصالة في الداخل والخارج، بنظر، د. دهام محمد الحنش : الأمن الثقافي العربي مدخل مفهومي عام مجلة الأمن القومي، بغداد، عدد/31، 1968، ص10.

أو هو الحفاظ على المكونات الثقافية الاصلية في مواجهة التيارات الوافدة، وهو بهذا المعنى حماية وتحصين للهوية الثقافية من الاختراق والاحتواء من الخارج، وهو يعني ايضاً : حماية المؤسسات والادوات الثقافية من الانحراف والارتفاع بها عن العجز والقصور وتعزيز التوجهات السلمية وانتقاد التوجهات الشاذة المتطرفة، بنظر : د. النجيري : مصدر سبق ذكره، ص15

الثقافة، كما انه منتج المثقف ينبغي ان ينطلق من الخطوط العريضة وروح الثقافة الذاتية وبما تمثله هذه الثقافة من رموز وافكار وقيم، ولكن يجب الاخذ بالحسبان ان الاعتزاز بالثقافة لا يعني غلق الابواب عليها، وانما يعني ان تحقيق الذات الثقافية يجعلها حاضرة في الحركة الاجتماعية والثقافية لتتفاعل مع الثقافات الاخرى، لذلك فإنَّ تجاوز الاثار الخطيرة للثقافة الوافدة يتحقق من خلال اطلاق الحرية للثقافة الذاتية بان تعبر عن نفسها باي طريقة كانت، وان اعطاء المجال للثقافة الذاتية (رموزاً وافكاراً) هو الخيار الاستراتيجي الذي تتمكن من خلاله تحقيق – الأمن الثقافي – [1]

إنَّ البنية الثقافية الديمقراطية تسهل وتؤمن الانفتاح والحوار مع الثقافات لأنَّ الثقافة عملية مستمرة لاتتوقف عند حد معين، أو يكتفي بها الناس عند حد ادنى، وانما تهيء الارضية لعملية انطلاق ثقافية، فتأخذ من الموروث الثقافي والانفتاح على الثقافة المعاصرة، نقطتي انطلاق وارتكاز في جهدها الثقافي، فالأمن الثقافي لا يعني الاحتماء خلف متاريس الماضي عن الثقافة المعاصرة، بل يعني الاعتزاز بالذات الثقافية / الحضارية مع هضم معطيات الاخر الثقافي الحضاري لأنَّ الانطواء والانغلاق عن العصر وثقافته ومنجزاته هو افقار للوجود الذاتي، بحيث يبدو المجتمع وكأنه يعيش في القرون السابقة بعيداً كل البعد عن انجازات الإنسان المعاصر .

ومن ثم فإنَّ اي مجتمع لا يتمكن من صيانة امنه الثقافي واستمرارية فعله الاجتماعي الا بالاعتزاز بالذات الموصول بالانفتاح عن منجزات العصر، كل هذه الامور تحفز البحث عن الذات الثقافية وابراز مضامينها وتطلعاتها وتربية المواطن على ضوئها وهداها، ومن هذه الطريق يمكننا الحصول على الحد الادنى من الأمن الثقافي المطلوب في عصر ثورة المعلومات والاتصالات.

وتحتل الثقافة السياسية ركناً اساسياً من اركان الثقافة العامة للفرد / والمجتمع، والتي بدورها تؤثر على الأمن الوطني، فادراك ومشاعر ومعرفة قيم الفرد ازاء النظام السياسي هي الترجمة لوجه القناعة والرضا ازاء هذا النظام السياسي أو ذاك، فمواقف الفرد ازاء النظام السياسي تحمل معنى للأمن بما يكفل استقرار وكرامته وحريته، اي ان الفرد إذَا كان لا يشعر ويدرك ويؤمن ويقتنع بشرعية النظام السياسي أولاً، وقدرته على اداء وانجاز الخدمات العامة، فتشكل فجوة ما بينه (اي الفرد) والنظام السياسي، ويتجسد ذلك غالباً في النظم السياسية الدكتاتورية والشمولية، بالعكس من ذلك في الانظمة السياسية الديمقراطية التي تشجع وترعى تشكل ثقافة سياسية مساهمة أو مشاركة ، على خلاف الانظمة السياسية الدكتاتورية والشمولية التي تهيمن على مجتمعاتها الثقافة التقليدية أو الخضوعية وهي ترعاها وتشجعها على

[1] د. فايز محمد الدويري : الأمن الوطني، دار ائل للنشر، ط1، عمان، 2003، ص108.

الاستمرار بذلك خوفا من النقد والابداع والوعي المتولد لدى الفرد . فتتبنى هذه الانظمة سياسات التجهيل وخنق الحريات، وموت – الكلمة – !!

ثالثا: تأثير الثقافة السياسية في الأمن الوطني العراقي بعد العام 2003

إنَّ اهم مقاربة علمية للثقافة السياسية هي تلك التي قام بها كل من (غابريل الموند) و(سيدني فيربا)، وهي دراسة استغرقت نحو (5) سنوات (1958 – 1963)، وتركزت على خمس بلدان (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، المانيا، ايطاليا، المكسيك)، فانطلقا اولا من ان الثقافة تحتوي على ثلاثة ابعاد: جانب معرفي (ادراكي)، وجانب عاطفي (مشاعر) وجانب تقييمي (قيمي). [1] فالجانب المعرفي (الادراكي) يتكون من المعارف العامة حول النظام السياسي (ادواره، شاغلو هذه الادوار، مدخلاته ، مخرجاته). أي كل ما يعرف الفرد ويعتقد انه يعرف عن المؤسسات والاحزاب السياسية ورجال السياسة والجانب العاطفي (المشاعر) الذي يتعلق بالولاء الشخصي للزعماء والمؤسسات السياسية، اي المشاعر – اتجاه النظام السياسي وادواره وموظفيه وانجازاته التي تتراوح بين الانجذاب والقبول والرفض، والجانب القيمي الذي يتضمن الاحكام القيمية حول الشأن السياسي من قيم ومعتقدات ومبادئ ومثل عليا والايديولوجيات التي تؤثر في السلوك السياسي.[2] وعلى هدى هذه الابعاد يمكن القول انها مرتبطة بالسلوك. [3] الذي هو جزء من ثقافة عامة للفرد، وعليه تصبح الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة، لذلك يقول (موريس ديفرجيه): ان الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة السائدة في مجتمع معين، غير انها مجموع عناصرها تكوّن تركيباً منظماً ينطوي على طبيعة سياسية، [4]

وبما ان اي نظام اجتماعي يتألف في الغالب من مجموعة من النظم الفرعية يقيمها المجتمع على وفق حاجته أو اهدفه، [5] إذَا، فانه – اي النظام – يتألف من ثقافات فرعية، وتعد الثقافة السياسية ثقافة فرعية تتأثر بمكونات الثقافة الفرعية، فديمقراطية اي نظام سياسي أو شموليته / دكتاتوريته، تتحد من خلال اتساع درجة تدخله في ثوابت عمل النظم و الثقافة الفرعية، ومنها الثقافة السياسية.

---

(1) د. ابراهيم ابراش : علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص209

(2) د . صادق الاسود : علم لاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص333

(3) د . صادق الاسود : المصدر نفسه، ص321

(4) د . عامر حسن فياض وناظم الجاسور : ثالوث المستقبل العربي الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية، ابو ظبي للطباعة، مركز ابن زايد للتنسيق، الامارات، تموز، 2002، ص11.

(5) للمزيد، بنظر، د خميس البدري : الثقافة السياسية والنظام السياسي نقد للمفهوم الغربي للثقافة السياسية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، سنة /15، عدد / 28، ك2/ 2004، ص70

وبقدر تعلق الأمر بالثقافة وتأثيرها في الأمن الوطني–فإنَّ الانظمة السياسية غير الديمقراطية تتبنى سياسات القيود والمنع والحجب والقهر والكبت على اشكال التعبير، والحريات المدنية والسياسية والحقوق العامة بما فيها ضمناً الثقافة، الأمر الذي ينعكس سلباً على الناحية الأمنية، فتبرز ظواهر التمرد والمعارضة لهذه الانظمة فتفضي الى عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، مما يؤدي الى اتباع السلطة الديكتاتورية اشكال القسر والتعذيب والتصفية الجسدية، والقمع الفكري والثقافي، سيما إذَا كانت هذه الثقافة(ثقافة نقدية) التي تتصف برأياً واعياً ضد اتجاه النظام السياسي، وبالعكس من ذلك تماماً في الانظمة السياسية الديمقراطية، إذْ تشهد هذه الانظمة ازدهاراً في انتاج الثقافة وابداعاً فكرياً وثقافياً–ذات ثقافة نقدية تشكل رأياً عاماً ازاء النظام السياسي لاجل تقويم هذا النظام إذَا صاحبه خلل، أو دعمه ومساندته إذَا صاحبه النجاح في سياساته، لأنَّ هذه الانظمة تتيح للأفراد وتهيء مناخاً واسعاً من الحريات الثقافية والفكرية الأمر الذي يفضي الى انتاج اشكال الابداع والانتاج الثقافي والفكري والتعبير، وبحسب التعبير الصيني على حد قول (ماوتسي تونغ):[لتتفتح الف زهرة]، إذَا فإنَّ هذه القيم الديمقراطية ستفضي الى توفير بيئة امنية في المجتمع وتعمل على الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والتعبير والرأي الحر والكتابة، الأمر الذي يفضي الى الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي وبذلك تتهيء الفرصة لبناء اسس قوية للأمن الوطني. وانطلاقاً من ذلك وضعت ثلاث انواع للثقافة السياسية سنناقشها مع تأثيرها في الأمن الوطني العراقي.

1- الثقافة السياسية التقليدية وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003
2- الثقافة السياسية الخضوعية وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003
3- الثقافة السياسية المشاركة وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003

1- الثقافة السياسية التقليدية وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003

يقصد بالثقافة السياسية التقليدية، هي السياسة التي ترتبط ببيئة تقليدية، تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين، وهي ثقافة (ماقبل الثقافة) السياسية الخاصة بالدول أو المجتمع الوطني، وينتشر هذا النوع من الثقافة في بلدان عالم الجنوب التي تؤدي فيه العلاقات القرابية والعشائرية والطائفية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية[1]هذا النوع من المجتمعات لايعرف في الغالب التمايز البنائي أو التخصص الوظيفي بحيث يقتصر دور الفرد على تلقي مخرجات النظام

[1] موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السياسية، المصدر السابق، ص39

السياسي (قرارات واوامر) والامتثال لها وهو صاغر، !! لأنه لايعرف اي بدائل اخر[1]بمعنى ان الأفراد لايمارسون اي دور في القضايا السياسية ولايشكلون ضغطاً على السلطة بل يتأثرون بها، هذه الثقافة تشكل عقبة في طريق التحولات السياسية سيما الديمقراطية منها، لأنها تشكل ثقافة سلبية هذه الثقافة التي نصفها بالسلبية–ذات مردود نافع ومفيد للأنظمة السياسية الديكتاتورية /الشمولية، فأفراد هذا المجتمع الذي يتصف بالثقافة التقليدية لايكونون رأياً ولايصرحون به علناً اتجاه النظام السياسي، ومن الممكن قد يكون (سراً) خوفاً من قمع السلطة، لذلك فأصحاب هذا الاتجاه بعيدون غالباً عن توجيه النقد للسلطة علناً، مما يلقي تأثيراته على الأمن الوطني كيف؟ لأنَّ سكوت (الكلمة) سيدفع بالسلطة الى المزيد من العنف والقمع إذَا ادركت ثمة من يفكر بالنقد أو يحاول ان يشكل رأياً عاماً–اي لاوجود لرأي جماعي ضد سلوك (السلطة/النظام) فيتشجع النظام السياسي بممارسة القمع والتصفية مثال ذلك النظام السياسي السابق 1968–2003) إذْ بدأ بمحاولات القمع السياسي والفكري والثقافي ضد الأفراد المعارضين في الرأي والفكر والعقيدة ولم يواجه رداً عنيفاً جمعياً من قبل الأفراد، سوى محاولات قليلة لاتاثر على بنية النظام السياسي أنذاك؛ الأمر الذي حدا بسلطة (البعث) تصفية كل رأي وموقف سياسي معارض.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فقد ورث العراق حالة من التخلف في مختلف المجالات–بما فيها التخلف الثقافي والسياسي على الاغلب وافكار اسهمت في تكريس حالات التخلف، ويعود ذلك لأسباب اهمها: خضوع العراق لهيمنة اجنبية (محتلة) عقوداً طويلةً، لاسيما–الهيمنة العثمانية–فضلاً عن طبيعة المجتمع العراقي الذي يتسم بقيم العصبية والقبلية والاحتكام الى العرف العشائري، لذلك كانت ولاءات الأفراد (ولاءات غير وطنية)، ولاءات تنحو الى القبيلة، العشيرة، الدين، المذهب، الجماعة، فلم تكن في اغلبها تتجه الى الوطن والوطنية العراقية أو الدولة العراقية–فضاعت فرصة تشكل الهوية الوطنية العراقية، فشيوع هذه القيم انتج ثقافة–اللاوعي–بمفهوم–الدولة–وترسخ هذا–اللاوعي–برفض مفهوم الدولة اي رفض–الحداثة السياسية–طيلة عهود الاستبداد واستمرت اثاره في الحاضر، لذلك نجد الفرد العراقي أمّا يمنح ولاءه الحقيقي للعشيرة أو القبيلة أو المذهب أو الجماعة القرابية أو القومية، بدلاً من (الوطن، الدولة العراقية)، لذلك فقد نشأ تيار تقليدي محافظ بعيد نسبياً عن الاتجاه الحداثي، فاغلب مثقفي تلك الحقبة قد استمدوا ثقافتهم من الموروث الاسلامي التقليدي، الا ان المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية التي برزت بعد انهيار الدولة العثمانية، (والتي ظهرت في الغرب واوربا) اسهمت في

---

[1] د.علي الدين هلال و د.نيفين مسعد: النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير–مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 200، ص124

انتاج نشاط فكري وثقافي يختلف عن السابق، سيما في الاساليب الادبية، والانتماء الى اليسار، فضلاً عن تبني الفكر القومي والثقافة القومية، وبدأ دبيب الافكار الحرة يدخل اذهان المثقفين العراقيين، الا ان هذا النشاط جوبه من قبل الدولة والمجتمع بالسلبية في احيان كثيرة[1]* الأمر الذي ادى الى عدم الاستقرار السياسي وخلل في الأمن المجتمعي والسياسي، نتيجة قيام السلطة (الملكية العراقية) (1921-1958) باستخدام اساليب القمع الفكري والسياسي، أو الوقوف ضد التعددية السياسية والفكرية، مثال ذلك لا الحصر (اعدام خمسة قيادات من الحزب الشيوعي العراقي) عام 1949.

2- <u>الثقافة السياسية الخضوعية وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003</u>.

تعبر هذه الثقافة عن حالة من الثقافة السياسية التي تنتشر في المجتمعات الحديثة ذات الانظمة الشمولية والابوية[2][1]، اي انها تتعلق ببنية سلطوية وممركزة[3][2]، وفي هذه المجتمعات ينفرد النظام السياسي بصنع القرارت السياسية دون مشاركة الأفراد، فالأفراد يتقبلون مايصدر عن النظام من (مخرجات)، (قرارات وسياسات واوامر) ولايتعاطون معه(مدخلات)، (ولاءات/مساندة/دعم/تأييد) فهم تابعين، ليست لديهم القدرة على المشاركة، ولايسمح لهم النظام بوجود معارضة أو رقابة على ادائه، بمعنى ان أفراد هذه المجتمعات يكونون على علم بالسلطة، ويحملون توجهات عاطفية ازائها تتمثل بالحب أو الاعجاب، أو المقت أو الكراهية أو الرفض، ويحملون ايضاً توجهات قيمية في عد السلطة شرعية أو غير شرعية، أولا يملكون توجهات عاطفية أو قيمية، فهم يجهلون حقوقهم ولايشعرون بها في انفسهم القدرة على التأثير في الحياة السياسية، ويعتقدون ان دورهم ينحصر في الاذعان والانصياع لمخرجات النظام، وللأوامر التي تصدر عن النخبة الحاكمة، وبهذا الشكل فإنَّ أفراد هذه المجتمعات يتأثرون بالعملية السياسية، ولايؤثرون فيها[4]وهذا ما تجسد في العراق بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة عام 1968 الى عام 2003، فقد اتسمت تلك المرحلة بالادلجة السياسية والفكرية والثقافية، فأصبح الفرد العراقي مسكوناً بالخوف والحذر والقمع السياسي، فضلاً عن الكبت الفكري والثقافي والسياسي(على مختلف الصعد الثقافية)(مسرح، فن، تشكيل، ادب، ثقافة عامة) الأمر الذي انعكس سلباً على استقراره الثقافي والفكري والسياسي والمجتمعي بصورة عامة، مما ادى بدوره الى غياب

---

* للمزيد ينظر :د.عامر حسن فياض:جذور الفكر الاشتراكي التقدمي في العراق، 1920-1934، دار ابن رشد، ط1، بيروت، 1980

[1] د.علي الدين هلال ود.نيفين مسعد: النظام السياسي، المصدر السابق، ص124.

[2] موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السياسة، مصدر سبق ذكره، ص39

[4] هشام حكمت: الديمقراطية واشكالية الثقافة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص30

الأمن والامن الوطني، فالتعبير عن الرفض(المسكوت عنه)والتذمر والسخط(والمعارضة السرية) للأفراد والجماعات تشكلت في ظل جو من الالتباس والشكوك من قبل السلطة (البعثية) ازاء الأفراد والجماعات، لأنَّ الاستقلالية في الثقافة أو حركة الثقافة بشكل كامل لاتعيش في جو الاضطهاد الديكتاتوريات/ والشموليات، بل باتساع وتوافر مديات الحريات في حين يرتبط الأمن الشمولي/الديكتاتوري/السلطوي بالمدى الذي يمكن الحد فيه من مساهمة الحرية، هذا من جهة المثقف الواعي أو المتعلم، أمّا العموم من مثقفي السلطة، أو المتخوفين، أو الذي يبحثون عن النجاة، فلا سبيل لديهم الا بالانزواء تحت خيمة سلطة النظام السياسي السابق، لذلك فقد عدت ثقافتهم (خضوعية)–(رعوية) لانها لاتشكل ضغطاً على السلطة ولا يؤثرون في النظام السياسي بل تاثرو به، فلم تستطيع ان تتخلص من حمولاتها التاريخية ولم تتخذ موقفاً معارضاً للنظام السياسي السابق الا بقدر محدود جداً.

3– الثقافة السياسية المشاركة (المساهمة) وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي بعد 2003.

تسود هذه الحالة من الثقافة السياسية المشاركة (المساهمة) في المجتمعات المتقدمة ذات الانظمة السياسية الديمقراطية الراسخة، إذْ يكون لدى أفراد هذه المجتمعات اتجاهات ادراكية ومعرفية وعاطفية وتقييمية) ازاء النظام السياسي بشكل عام، دلالة على وجود مستوى عال من الوعي بالشؤون السياسية والدور الايجابي الفعال والمؤثر الذي يمارسه الأفراد عبر الاسهام في الانتخابات أو الاحتجاجات/ التظاهرات للتعبير عن قضية/ مسالة سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية/ خدمية، تهم الصالح العام، فضلاً عن ممارسة الانشطة السياسية عبر انتماء الأفراد الى الاحزاب السياسية أو جماعات الضغط والمصالح لتشكل رأي عام ضاغط على السلطة، وبمعنى مختصر تتعلق هذه الثقافة ببنية ديمقراطية[1]على انه لايمكن إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة وتكريسها في اطار بنية سياسية مالم ترتقي بنية الثقافة السياسية لهذه المجتمعات الى مستوى قواعد واسس العمل الديمقراطي بمبادئه ومضامينه التي ترتكز على الايمان بمبدأ–المواطنة–وما يترتب عليها من حقوق وامتيازات إنسانية، التي ترتبط بالشعور والاقتدار السياسي والايمان بجدوى المشاركة السياسية والتسامح السياسي والفكري، وتوفر روح المبادرة واللاشخصانية والثقة السياسية[2]إذَا فإنَّ الثقافة السياسية المشاركة والمساهمة هي قدرة الفرد/المواطن على الوعي وتطويره في عملية المدخلات، وهذا التحول يفترض ان يرتبط بالتنشئة الاجتماعية/السياسية التي

---

[1] موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السياسة، مصدر سبق ذكره، ص39–40

[2] هشام حكمت: الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص33–37

تشيع قيم الحرية والحوار والاعتراف بالآخر المختلف والتسامح الفكري/الثقافي، ولكي يستطيع النظام السياسي الديمقراطي ان يشجع ويبني ثقافة سياسية مشاركة فانه ينشد ويتطلع الى ما يأتي:

أ- الاعتراف بحقوق الإنسان وحريته الخاصة والعامة، ونشر مبادئ العدل والمساواة بين الأفراد، بغض النظر عن الانتماءات الفرعية، مع توفير فرص متكافئة للجميع، بما في ذلك اتاحة الفرصة للمعارضة السياسية.

ب- تقدم الديمقراطية حلولاً عقلانية لمواجهة المشاكل المختلفة بغض النظر عن الانتماءات الايديولوجية، اي لمصلحة الجميع مع رفض الوصاية الايديولوجية والسياسية، ورفض حق احتكار الحقيقة، وان يصبح النقد مرتكزاً ومحوراً في العملية السياسية، لأنَّ الديمقراطية (حرية ومسؤولية) لذلك فالديمقراطية تؤمن بالمشاركة السياسية والمجتمعية والثقافية.

ج- إنَّ الديمقراطية لاتفرض بقرار حكومي، بل انها عملية مجتمعية (ذاتية وموضوعية)، تدرجية، تراكمية في الوعي والممارسة والمسؤولية، فيمكن للفرد/المواطن/المجتمع من السيطرة على وسائل العنف وادارة اوجه الاختلاف سلمياً تعبيراً عن اجتماع وارادة القوى الفاعلة على ضمان الحد الادنى من المشاركة السياسية الفعالة للمواطنين دون استثناء[1]

د- إنَّ الثقافة السياسية التي تهدف الى ارساء قواعد النظام السياسي الديمقراطي، هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسة محل النزعة التسلطية المطلقة، وتحل التوافق والتراضي والتعاقد، والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والالغاء والصهر والذوبان، مما يفتح المجال السياسي امام المشاركة الطبيعية للمجتمع، الأمر الذي يفضي بالسلطة ان تحترم وتعترف وتؤمن بالتداول السلمي عليها[2]

هـ- إنَّ استنبات الثقافة السياسية المشاركة (المساهمة) مرتبط بتوسيع التعلم والتعليم، وتطوير مناهجه وبرامجه المرتبطة بالثقافة المدنية والحقوقية، تجعل الناس يدركون حقوقهم الطبيعية والوضعية قانونياً ودستورياً، مع اكتسابهم الافكار السياسية الحديثة والمعاصرة التي تسمح بالحديث عن تشكل ثقافة سياسية مساهمة ديمقراطية، فضلاً عن دور المثقفين الديمقراطيين، في اغناء المجالات السياسية والثقافية بالثقافة

---

[1] د.على الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، مجموعة باحثين، المشاركة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص15.

[2] عبد الاله بلقزيز: الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص124.

السياسية المساهمة للديمقراطية، الأمر الذي يسهل توفير الشروط الذاتية والموضوعية لولادة امكانية التحول الديمقراطي[1]فضلاً عن دور المجتمع المدني بالقيام بدورهم في نشر الثقافة السياسية الديمقراطية.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق بعد 2003/4/9، من زاوية طبيعة الثقافة السياسية، نجد حضور خليط من الثقافة السياسية (التقليدية والخضوعية والمشاركة)، ولاتقتصر على مكان واحد، فحسب ففي الريف مثلما في المدينة لأسباب اهمها: طبيعة السلطة السياسية الشمولية السابقة وتأثيراتها الممتدة راهناً، وانعكاساتها على بعض شرائح المجتمع العراقي (الحنين للعودة الى الديكتاتورية) اولاً، والتقليدية الدينية التي لم تواكب عملية التغير والتحديث والتجديد في الخطاب وفي الفكر الديني ثانياً، فضلاً عن النظم التعليمية التي تجسد فلسفة العقلية الشمولية/الديكتاتورية والتوجهات القومية التي كانت في جانب كبير منها انعكاس لايديولوجية النظام السياسي، والتي عمدت الى قولبة الثقافة العراقية الى حالة من المسخ الحضاري؛ إذْ غيبت الثقافة الفرعية فاسهمت بولادة اجيال لم تستطيع ان تعيش حالة من التمازج الثقافي والحضاري[2] في الوطن الواحد؛ فقد جُيّرت المؤسسات الثقافية وبعض المثقفين لتوجهات النظام السياسي لسيطرته على موارد القوة والثروة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على قضية الأمن والامن الوطني في العراق؛ إذْ تاثر المثقف والمواطن العراقي في علاقته بالسلطة بشكل سلبي؛ فلأن المثقف الملتزم يعمل على نشر ثقافة الجهة السياسية/الفكرية التي ينتمي اليها، فانه بالمقابل لايسمح للاخر المختلف ان ياخذ مساحته بل وصل الأمر الى القمع والارهاب بحق المختلف من لدن السلطة؛ الأمر الذي ادى الى انخراط بعض المثقفين عن طريق الاغراء والاجبار (الترهيب والترغيب) واللحاق بعجلة السلطة، والشروع بخدمتها فنتج لدينا–المثقف الوظيفي–الذي لايسهم في بناء ثقافة سياسية مساهمة (مشاركة) ولعل القوت والارهاب كانا اهم عاملين من سكوت المثقف العراقي، فلجأ البعض الى الكتابة غير المباشرة (السريالية) خوفاً من بطش السلطة والمرور من قبضة الرقابة.ان تلك الاحداث قد القت بظلالها على الوضع الثقافي في العراق بعد 2003/4/9، على الرغم من ان الحياة السياسية الجديدة قد اتصفت بالاتجاه نحو تبني الديمقراطية بشكلها التعددي السياسي والانتقال السلمي للسلطة–والعمل السياسي العلني، فضلاً عن عمل وانتشار منظمات المجتمع المدني التي يفترض ان كل هذه النشاطات

---

[1] برهان غليون: الديمقراطية والمجتمع: د.علي الكواري، محرر: حوار من اجل الديمقراطية، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1996، ص45.

[2] د.باسم علي خريسان:الثقافة العراقية بين اشكالية التكوين واشكالية الانا، مجلة النبأ، السنة10، العدد72، بغداد، 2004، ص126.

السياسية والمجتمعية ان تسهم في بناء ثقافة سياسية مساهمة(مشاركة) تؤثر ايجابياً على الأمن والامن الوطني في العراق من زاوية الثقافة السياسية؛ غير انها قد واجهت أو اصطدمت بعدد من المعوقات اهمها[1]

(1)تأثيرات الاحتلال الأمريكي للعراق، ومالحقه من حجم التدمير الواسع وتفكيك بنية المؤسسات الرسمية–وما اقترن بها من فوضى وعدم استقرار، وانفلات امني طال حتى المؤسسات الثقافية وخرابها.

(2)ضعف مؤسسات التنشئة السياسية/الاجتماعية في استنبات قيم الثقافة السياسية المشاركة (المساهمة).

(3)ثقافة العنف التي سادت بعد 2003، والتي توزعت مابين ثقافة مناهضي الاحتلال، ومؤيدي التغيير السياسي، والتي القت بآثارها السيئة على الأمن الوطني، إذْ طالت الكثير من ارواح المواطنين العراقيين، وفي تطور لاحق اسهمت المنظمات الارهابية المتطرفة (قاعدة+داعش) فضلاً عن بقايا البعث المتحالفة مع العصابات الارهابية المتطرفة دينياً، بالتسلل الى الارض العراقية واحتلال بعض المدن (الموصل، الانبار، ديالى، كركوك، صلاح الدين).والتي شكلت تحدياً امنياً خطيراً جداً هددت الدولة والمجتمع العراقي.

(4)ضعف الولاء لمفهوم الدولة، واللجوء الى الولاءات الفرعية (قبيلة، عشيرة، دين، مذهب، قومية)، وقد أصبحت طبيعية، نتيجة لضعف الحكومة وادائها المتردي على عدة صعد وجوانب.

وهنا، قد اختلط ضعف الأمن الاجتماعي بالأمن الثقافي، فقد ترك ضعف الأمن الاجتماعي بتأثيراته السلبية على الأمن الثقافي، أو ان كلا الجانبين القى بتأثيراتهما المزدوجة على المجتمع العراقي؛ فقد ظهرت حالة الصراع واضحة بين شرائح المجتمع العراقي نتيجة الحساسيات الطائفية، فضلاً عن الهواجس الطائفية والسلطوية وروح الديكتاتورية الذي كان يحمله بعض شرائح المجتمع ازاء الشرائح المجتمعية الاخرى؛ الذين عانوا كثيراً ولعقود طويلة من الحرمان والقمع والكبت للحريات والحقوق السياسية والمدنية؛ حالة من الانفلات الأمني اسهم في تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي بسبب ضعف سلطة الدولة الجديدة، والصراع على السلطة وامتيازاتها ومكاسبها، وعدم الثقة بين الشرائح الاجتماعية والسياسية العراقية، فولدت حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، وغياب مقومات الأمن المجتمعي، لذلك نمت الولاءات الفرعية وازدهرت على حساب الولاءات الوطنية (العراقية) بما فيها الولاءات الثقافية،

[1] للمزيد، ينظر، زيد مهدي جارك: البنية الثقافية والامن الوطني في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2020، ص46–47.

فأصبح الحديث عن الامور والمسائل الطائفية والمذهبية والقومية امراً معتاداً في المؤسسات الرسمية، وفي البيت، وفي المدرسة، وفي الجامعة، والحساسيات الطائفية /والقومية المتولدة عن ذلك؛ فأصبح الفرد العراقي يعرف نفسه على اساس (الطائفة/المذهب/الدين/القومية) اكثر من (الوطن/الدولة/) العراقية، الأمر الذي افضى الى تكريس هذه الحالة في مفاصل الدولة العراقية إذْ كان الانقسام الطائفي والقومي والديني متجسداً في المناصب الحكومية من القمة الى القاعدة وفق سياسة(المحاصصة السياسية والحزبية) تبعاً للانتماءات الفرعية. وغذا ذلك اتساع خطاب الكراهية والثار والانتقام بين شرائح المجتمع العراقي، واستغلال تلك الحالة من قبل الاحزاب والحركات السياسية الطائفية طريقاً للوصول الى السلطة عن طريق اثارة المخاوف المتبادلة بين شرائح المجتمع العراقي، والتي استفادت منها تلك الاحزاب في حملاتها الانتخابية، فأصبحت لغة الطائفية والقومية والدينية سلعة رائجة في الانتخابات. الأمر الذي هدد راهناً ويهدد الأمن الوطني العراقي. وساعد في ذلك ايضاً سياسات التدخل الاقليمي والدولي لصالح دول الاقليم والدول الاخرى في العالم.

هذه المسائل وغيرها، اثرت وبشكل واضح وجلي على طبيعة الهوية الوطنية العراقية، وتأثيراتها السلبية على الوحدة الوطنية العراقية، والتي تعد هذه (الهوية+الوحدة) الوطنية واحدة من مستلزمات بناء ثقافة سياسية مشاركة، فالقت بظلالها من ثم الى غياب الأمن الوطني من زاوية البعد الثقافي والاجتماعي.

- **الخاتمة والاستنتاج**

إنَّ البنية الثقافية السياسية هي نسق من العلاقات الداخلية الكلية التي تهتم بشؤون المعرفة الثقافية للسياسة، سيما إزاء النظام السياسي عبر المشاعر والعواطف والآراء. وأن البنية الثقافية السياسية الديمقراطية هي البنية التي تتميز بازدياد اندماجها الثقافي من حيث التسامح والحوار والمواطنة والاعتراف بالأخر المختلف، وحقه في ابداء الرأي من دون قمع أو تهديد أو خوف، مما يفضي الى تهيئة فرص تحقيق الأمن الوطني. وبقدر تعلق الأمر بالعراق بعد 2003 فإنَّ المجتمع العراقي وبسبب عدم شيوع الثقافة السياسية المساهمة تعرض الى خلل في الأمن الوطني نتيجة تداخل الثقافة السياسية التقليدية والخضوعية.

- **References**

1.Abdel Azim Jabr Hafez: Democratic Transformation in Iraq - Reality and the Future, Egypt Mortada Foundation for Iraqi Books, Baghdad Beirut, 2011,.

2.Abdelilah Belkeziz: The Democratic Transition in the Arab World, a group of researchers: The Democratic Question in the Arab World, The Arab Future Book Series / 19 Center for Arab Unity Studies,1st edition , Beirut, 2000.
3.Abdul Azim Jabr Hafez: The Democratic Political System and National Security, Thaer Al-Asami Foundation, Baghdad, 2017.
4.Abdul-Azim Jabr Hafez: The Intellectual, Power and Democratic Transition in Iraq, in Constitutional Political Problems in Iraq after Political Change, Baghdad, 2015.
5.Ali El-Din Hilal and Dr. Nevin Massad: Arab Political Systems and Issues of Continuity and Change - Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, Beirut, 2000 .25 0.Ghalioun: Democracy and Society: Dr. Ali Al-Kuwari, editor: Dialogue for Democracy, Dar Al-Tali`a, 1st Edition, Beirut, 1996.
6.Amer Hassan Fayyad and Nazem Al-Jassour: The Trinity of the Arab Future: Democracy, civil society, development, Abu Dhabi Printing, Ibn Zayed Center for Coordination, UAE, July, 2002.
7.Amer Hassan Fayyad: The Roots of Progressive Socialist Thought in Iraq, 1920-1934, Dar Ibn Rushd , 1st Edition, Beirut, 1980
8.Amer Mohsen Fayyad: The Cultural Dimension of Development in the Third World, in a group of researchers: Problems and experiences of development in the Third World, Baghdad, 1990.
9.Bassem Ali Khreisan: Iraqi Culture between the Problematic of Formation and the Problem of the Ego, Al-Nabaa Magazine, Year 10, Issue 72, Baghdad, 2004.
10.Burhan Ghalioun: Democracy and Human Rights in the Arab World, The Problem of Transition and the Difficulty of Participation, in a group of researchers: Arab Human Rights, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, Beirut, 1999.
11.Burhan Ghalioun: Methodology for Studying the Future of Democracy in the Arab Countries A theoretical introduction, in: A group of researchers: The Democratic Question in the Arab World, The Arab Future Book Series / 19, Center for Arab Unity Studies,1st edition, Beirut, 2000.
12.Dahham Muhammad Al-Hanash: Arab Cultural Security: A General Conceptual Introduction, National Security Magazine, Baghdad, No. 31, 1968.
13.Edith Kirswell: Structuralism, Dar Afak Arabia, 1st Edition, Baghdad, 1985.
14.Elias Khoury: The Book and the Press, Notes on an Ambiguous Relationship, The Arab Publisher, No./5, 1985.

15.Fayez Muhammad Al-Duwairi: National Security, Dar Ael Publishing, 1st Edition, Amman, 2003.
16.Hamid Khalil: Individual and Power in Modern Arab Thought, Dr. Muhammad Abed Al-Jabri: Human Rights in Arab Thought, Studies in Texts,1st edition 1, Beirut, 2002.
17.Ibn Manzoor: Lisan Al Arab, Volume 9, 1st Edition, Beirut.
18.Ibrahim Abdullah: Culture and the Production of Democracy, The Arab Foundation for Studies and Publishing, 1st Edition, Amman, 2002.
19.Ibrahim Abrash: Institutions and Social Realities, Rabat, 1994.
20.Ibrahim Abrash: Political Sociology, Dar Al-Shorouk, 1st Edition, Amman, 1998.
21.Jean-Jacques Rousseau: On the Social Contract, T-Dhofan Farqut, Baghdad, 1983.
22.Khamis Al-Badri: Political culture and the political system, a critique of the Western concept of political culture, Journal of Political Science, University of Baghdad, Year /15, No. /28, 2004.
23.Mahmoud Mahmoud Al-Najiri: Arab Cultural Security, Challenges and Future Prospects, The Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh, 1991.
24.Malik Bin Nabi: The Problem of Culture, Dar Al-Fikr, 2nd Edition, Beirut, 1969.
25.Reda Al-Taher: Critical Topics in Marxism and Culture, Dar Al-Ruwad, Baghdad, 2006.
26.Yassin Al-Bakri and Dr. Abdul-Azim Jabr Hafez: On Democratic Culture, Egypt Mortada Foundation for Iraqi Books, Baghdad, 2011.
27.Zaid Mahdi Jarek: Cultural Structure and National Security in Iraq after 2003, Master's Thesis, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2020.